COMESA

الاهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر

تأليـف

دكتور / محمد عبد السلام

مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية ـ كلية الآداب ـ جامعة المنوفية

المؤتمر الدولي الثاني

"التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الإمكانيات وطموحات الشعوب"

في الفترة من 2-4 فبراير 2019م

سعادة الدكتور/ محمد حسن عبد السلام عبد ربه

دكتوراه الجغرافيا السياسية – كلية الآداب – جامعة المنصورة

تحية طيبة ...وبعد،،،

تتشرف اللجنة المنظمة بمشاركة سعادتكم ببحثكم الموسوم:

"الاهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر
دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية"

وإدراجه ضمن أعمال المؤتمر،

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،،

المدير التنفيذي لمركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

مقرر المؤتمر

أ.د/إيملى حمادة

مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
كلية الآداب ـ جامعة المنوفية

تحريرا في 2018/12/29م
م 132

المقدمة:

اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى، واندلاع الحرب العالمية الأولى، نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على تفعيل العلاقات البينية، وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية، بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتأمين مصالحها الحيوية، وهذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي (عامر مصباح، 2008 ،ص07).

وتسعى بعض الدول ذات الظروف الاقتصادية المتشابهة والموقع الجغرافي المتجاور إلى تأسيس تجمعات اقتصادية، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي – ومن ثم السياسي- فيما بينها، لتحقق سويا ما تعجز عن تحقيقه منفردة، مستفيدة من مزايا التخصص الإنتاجي والسوق الواسعة والإنتاج الكبير، فضلا عما تجنيه من قدرة تفاوضية أكبر في مواجهة التكتلات الاقتصادية – وربما السياسية- الدولية. وإذا كانت هذه التجمعات اقتصادية في ظاهرها، فهي إلى حد ما سياسية، ذلك لأنها تأسست بقرار سياسي، وهدفها – بدرجة أو بأخرى- تحقيق أغراض سياسية (Pounds, N.,1972, p 347).

وتلعب التكتلات الاقتصادية الإقليمية دورا أساسيا في تحقيق الأهداف والمصالح القومية لدول كل تكتل وتدعم تلك التكتلات الموقف التفاوضي مع الهيئات والمنظمات التجارية الدولية لتحقيق أقصى استفادة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية التي تقرها الدول والتكتلات الغنية لتحقيق أهدافها .

ويمكن حصر مستوى التكتلات في خمس صور وهى منطقة التجارة التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية. ولمواجهة القوى الاقتصادية خارج قارة إفريقيا تضمنت خطة عمل لاجوس

الصادرة من منظمة الوحدة الإفريقية ضرورة تحقق التكامل الاقتصادي بين دول الجوار الجغرافي ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية المتشابهة لتكون في النهاية ما يسمى بالجماعة الاقتصادية الإفريقية. فكانت التجمعات الاقتصادية الإفريقية الهامة مثل (السادك و الايكواس والايموا والكوميسا) ومن ثم فان العلاقات الاقتصادية الافريقية تتمثل في مساهمة مصر في تلك التجمعات الاقتصادية الافريقية. لإقامة ترتيبات إقليمية، تعيد هيكلة العلاقات الدولية الاقتصادية؛ وذلك لحماية المكتسبات السياسية وتمهد للتوحد السياسي ومخرجا من الروابط غير السوية مع الدول الاستعمارية والاستعاضة عنها باعتماد جماعي على النفس (محمد محمود الإمام، ٢٠٠٤، ص ١١).

وتعد السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) Common Market For Easten and Southern Africa من أهم أشكال التعاون الاقتصادي في القارة الأفريقية، وقد اتجهت الدول الأفريقية خلال الفترة الأخيرة إلى التعاون الاقتصادي بين دول القارة بدلاً من الصراع السياسي بين الدول، وقد انضمت مصر لتكتل (الكوميسا) في ٢٩ يونيو ١٩٩٨، وقد بدأ تنفيذ مبدأ المعاملة بالمثل من خلال الإعفاءات الجمركية في ١٧ فبراير ١٩٩٩.

تعد مجموعة " الكوميسا" واحدة من أنجح التكتلات الإقليمية في القارة الأفريقية، والتي تأسست في عام ١٩٩٤م، لتحل محل ما كان يعرف بمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا والتي قامت في عام ١٩٨١م في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (عبد العزيز، ٢٠٠١، ص ١٤).

ويأتي انضمام مصر إلى الكوميسا عام ١٩٩٨م (وزارة التجارة الخارجية، ٢٠٠٤، ص١) **من بين الأطر التي يتيحها موقعها البري عبر الدائرة الأفريقية، بهدف تدعيم القدرات الاقتصادية المصرية بالاستفادة من الحجم الكبير للأسواق المتبادلة للدول الأعضاء في هذا التكتل، إذ تعد مجموعة الكوميسا واحدة من أفضل التكتلات الاقتصادية الأفريقية.**

وقد جاء انضمام مصر إلى الكوميسا نابعًا من إدراك عميق للأهمية الاستراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصر مع دول حوض النيل، وحتمية التواجد المصري في التجمعات الأفريقية التي تضم هذه الدول، وبالأخص التجمعات الاقتصادية، حيث أن عضوية مصر في الكوميسا يتيح لها نطاقاً أرحب من الحركة في مجال فتح الأسواق، والحصول على مزايا نسبية جديدة.

أولا: منظمة الكوميسا: النشأة والأهداف:

خلال القمة العاشرة لدول منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا في ٣١ يناير عام ١٩٩٢م تقرر تطويرٌ المنطقة وتحويلها إلى سوق مشتركة لتكون بداية لتكوين جماعة اقتصاديه وبذلك تأسست مرحلة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ١٩٩٤م لتحل محل منطقة التفضيل التجاري لدول شرق وجنوب أفريقيا والتي أنشئت في عام ١٩٨١م وأثناء انعقاد المؤتمر الوزاري "للكوميسا" بالعاصمة المالاويه ليلونجوي عام ١٩٩٤م تم التوقيع على نصوص الاتفاقية من قبل ٢٢ دولة: أنجولا، بوروندي، أثيوبيا، لوسوتو، مدغشقر، مالاوي، موزمبيق، ناميبيا، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، موريشيوس، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، كينيا، والكونغو الديمقراطية (وزارة الخارجية، ١٩٩٨، ص١)**.**

ثم انسحبت دول وانضمت أخرى إلى ان وصل عدد الأعضاء ٢٠ دولة فانسحبت دول لوسوتو، موزمبيق، تنزانيا وناميبيا وانضمت إلى تكتل آخر في أفريقيا. أما الصومال فقد انسحبت نتيجة للظروف السياسية والحرب الأهلية ولم يعد لديها مبادلات تجارية مع الدول الأعضاء، أما الدول التي انضمت فهي مصر، ليبيا واريتريا والأخيرة انضمت بعد استقلالها عن أثيوبيا.

وعن كيفية انضمام مصر انضمام مصر إلى تكتل "الكوميسا"، فهي في البداية تقدمت للانضمام لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا عام

١٩٩٣م، ولم يتم الموافقة على انضمامها بسبب معارضة السودان نتيجة خلاف سياسي بينها وبين مصر في ذلك الوقت، بالإضافة إلى تحفظ بعض الدول الأعضاء الأخرى على انضمام مصر، وفي نوفمبر من العام ١٩٩٧م دعيت مصر للحضور كمراقب في الاجتماع الرابع لتكتل الكوميسا الذي عقد في مدينة لوساكا بزامبيا "١٩-٢٥ نوفمبر" وفيه وافق المجلس الوزاري لتكتل الكوميسا بالإجماع على انضمام مصر إلى التجمع. وفي اجتماع المجموعة في كينشاسا بالكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٨م" في ٢٩ يونيه" أصبحت مصر عضوا كاملا في مقابل أن تتبنى برامج لتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الواردة من الدول الأعضاء بالكوميسا ليصل إلى أقل تعريفه مطبقة في تلك الدول، وكذلك إزالة كافة الحواجز الجمركية خلال عام من تاريخ الانضمام تمشيا مع الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وفقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بتكتل الكوميسا (وزارة الزراعة، ٢٠٠٠،ص٧).

وفي مؤتمر قمة "الكوميسا" الذي عقد في مدينة لوساكا عام ٢٠٠٠م " في ٣١أكتوبر" أعلن عن قيام منطقة تجارة حرة بين دول التجمع في إطار معاهدة إنشاء السوق المشتركة، على أن تلتزم ثلاث عشر دولة بمنح الإعفاء الجمركي الكامل على تجارتها البينية وهي: مصر، كينيا، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي، جيبوتي، مدغشقر، رواندا، بورندي، ليبيا، جزر القمر. أيض تلتزم أريتريا، أوغندا، أثيوبيا بتطبيق نسب متفاوتة للإعفاء الجمركي تصل إلى حد ٨٠% ولا تطبق كل من أنجولا، الكونغو الديمقراطية وسوازيلاند أي تخفيضات (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٦، ص ص٣-٤).

هذا وقد أدى انضمام مصر لتكتل دول "الكوميسا" إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والتكتل، حيث بلغت قيمة صادرات مصر ١٧٥١مليون دولار عام ٢٠١٦م، في حين بلغت ٥٣٢,٦مليون دولار عام ٢٠٠٧إلى مجموعة التكتل، أي بزيادة قدرها ٣٢٩% .

وباعتبار ان لكل تكتل اهداف فقد تحقق أهم أهداف تكتل "الكوميسا" في الوصول إلى تكامل اقتصادي وإنشاء منطقة تجارة حرة عام ٢٠٠٠، وأعقبه الوصول إلى إنشاء اتحاد جمركي عام ٢٠٠٤، إلى أن تم التوصل إلى تعريفه جمركية خارجية عام ٢٠٠٥. وتحوي الاتفاقية نصا على اقامة الوحدة الاقتصادية في القارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٨م. أما باقي الأهداف فتتلخص في:

- التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه؛ وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء.

- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.

- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ثانيا: الثقل الجيوستراتيجي لمنظمة الكوميسا:

١- الموقع والامتداد:

يقع اقليم "الكوميسا" بأكمله في القارة الأفريقية بين خطي عرض ١٢ ١٦ ٢٧ شمالا، ١٢ ٤٩ ٣٣ جنوبا أي يمتد في ٢٤ ٠٥ ٦١ دائرة عرضية، وهو ما يعني تنوع مناخي كبير بين دول الاقليم فيؤدي إلى تنوع في النبات الطبيعي والغابات وتنوع المحاصيل المزروعة، مما يثري الحركة التجارية لدول الاقليم ويكسبه ثقلا استراتيجيا. كما الاقليم بين خطي طول ٠٠ ٠١ ١٢ شرقا، ٢٤ ٢٩ ٤٩ شرقا.

ويحد الاقليم من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب دول جنوب أفريقيا وبتسوانا وناميبيا، ومن الغرب دول المغرب العربي وتشاد وأفريقيا الوسطى والمحيط الأطلنطي، وهو بذلك يقع على أبعاد بحرية طويلة تساعد على نجاح النقل البحري بين أرجاء الاقليم كما يتضح من شكل (١). كما يمثل الاقليم أهمية خاصة من الناحية الجيوبوليتيكية؛ لامتلاكه شواطئ على درجة عالية من الأهمية؛ تمتد من بورسعيد في مصر شمالا على البحر المتوسط مرورا بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن، وشواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوبا. ومن ثم، يشغل إقليم الكوميسا حيزا هاما من سواحل أفريقيا الجنوبية والوسطى على المحيط الأطلنطي في كل من ناميبيا، وأنجولا، والكونغو الديمقراطية. هذه العوامل مثلت ميزه استراتيجية هامة تصارعت عليها القوى الكبرى عبر التاريخ خاصة في ظل الحرب الباردة، وباتت هذه المزايا في يد القوى الإقليمية الأفريقية.

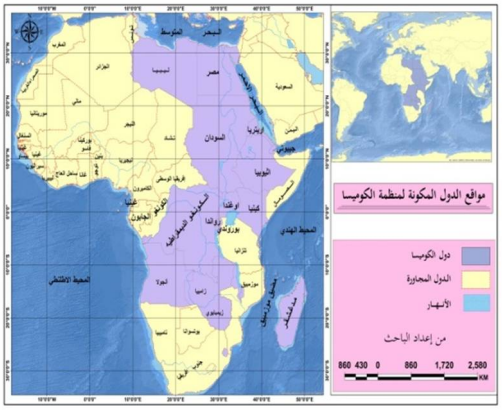

شكل (١) موقع دول الكوميسا

كما أن منطقة الكوميسا تضم بداخلها مجموعة من الاقاليم الاستراتيجية كما يتضح من جدول (١) وشكل (٢) مثل منطقة القرن الافريقي، التي يقع معظم دولها في منطقة الكوميسا، حيث تضم منظمة الكوميسا (٦) دول تقع ضمن منطقة القرن الأفريقي وهي: اثيوبيا- اوغندا- جيبوتي- السودان- كينيا- اريتريا وبنسبة بلغت حوالي ٧٥% من دول القرن الأفريقي البالغ عددها (٨) دول. ويُعد القرن الإفريقي المنطقة الشرقية من إفريقيا والمتحكمة بمنابع النيل ومدخل البحر الأحمر الجنوبي وخليج عدن وباب المندب. ومن هنا تأتي أهميته الاستراتيجية والاقتصادية للوطن العربي عمومًا - ولاسيما الدول التي يمر نفطها في هذه المنافذ البحرية- ولمصر بصفة خاصة.

جدول (١) الكوميسا وتداخل المناطق الاستراتيجية

المواقع الاستراتيجية	من دول الكوميسا	خارج دول الكوميسا
منطقة القرن الافريقي	اثيوبيا- اوغندا- جيبوتي- السودان- كينيا- اريتريا	جنوب السودان- الصومال
منطقة حوض النيل	مصر- السودان- كينيا- اوغندا- الكونغو- رواندا- بوروندي- اثيوبيا- ارتيريا	تنزانيا- جنوب السودان

المصدر: من اعداد الباحث

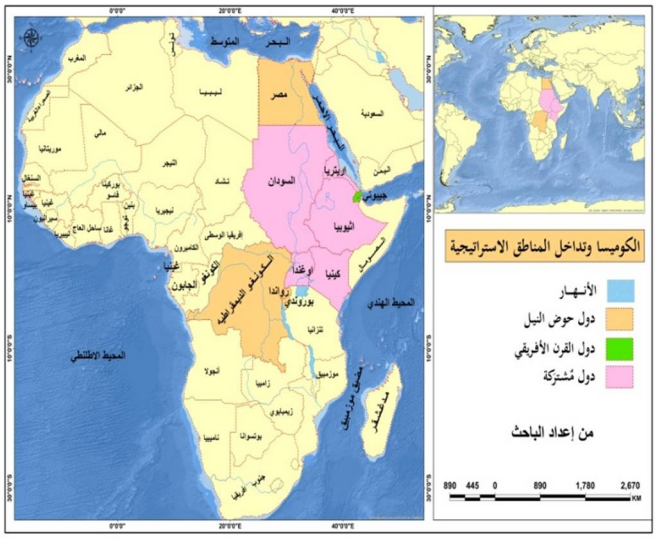

شكل (٢) الكوميسا وتداخل المناطق الاستراتيجية

وتحتل منطقة القرن الافريقي أهمية استراتيجية وجيوبولتيكية؛ ويؤكد ذلك التنافس الدولي والاقليمي للسيطرة على موارد هذه المنطقة من قبل القوى الحديثة مثل القوى الأمريكية، الفرنسية، الإسرائيلية، الصينية، التركية، والايرانية. وهو ما يمثل خطورة على أمن البحر الاحمر وباب المندب وهو عمق استراتيجي لمصر ومدخل رئيس للسفن التي تعبر قناة السويس؛ ولعل هذا ما يعكس الأهمية الكبيرة لمنطقة الكوميسا بالنسبة لمصر.

كذلك يقع غالبية دول حوض النيل ضمن منطقة الكوميسا، حيث تضم منظمة الكوميسا (٩) دول تقع ضمن حوض النيل وهي: مصر- السودان- كينيا- اوغندا- الكونغو- رواندا- بوروندي- اثيوبيا- وارتيريا بنسبة بلغت حوالي ٨٢% من دول حوض النيل البالغ عددها (١١) دولة، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الكوميسا للأمن القومي المصري؛ باعتبار أن الأمن المائي جزء من الأمن القومي ولا ينفصل عنه.

٢- المساحة:

تحتل دول الكوميسا رقعة جغرافية واسعة النطاق تبلغ نحو ١٢,٤ مليون كم٢، أي حوالي ٤١% من مساحة القارة الأفريقية. كما يتضح ذلك من جدول (٢):

وتعد المساحة عنصرا من عناصر تقدير قوة الدولة. وتتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها ولا يمكن تصور عظمة أي دولة بعيدا عن كبر مساحتها فالدول الكبيرة فيها احتمالات أفضل لوجود اختلافات مناخية وكما أن سعة المساحة قد توفر إمكانات اقتصادية أفضل من الدول الصغيرة (محمد أزهر السماك، ص٩٦). **فباتساع المساحة سيتنوع المناخ، وتنوع المناخ معناه تنوع الغلات الزراعية، كما أن اتساع المساحات قد يضم جيولوجيا متعددة. وما يتبعها من صخور مختلفة، ومعادن متنوعة** (محمد عبد الغني سعودي، ٢٠٠٧، ص٣٠).

جدول (٢) توزيع الحجم المساحي لدول الكوميسا

الدولة	المساحة كم٢	الدولة	المساحة كم٢
انجولا	١,٢٤٦,٧٠٠	موريشيوس	٢,٠٤٠
بوروندي	٢٧,٨٣٤	جزر القمر	١,٨٦٢
اثيوبيا	١,١٠٤,٣٠٠	جيبوتي	٢٣,٢٠٠
مدغشقر	٥٨٧,٠٤١	اريتريا	١١٧,٦٠٠
مالاوي	١١٨,٤٨٤	كينيا	٥٨٠,٣٧٠
رواندا	٢٦,٣٣٨	الكونغو الديمقراطية	٢,٣٤٤,٨٨٥
سيشيل	٤٥٤	مصر	١,١٠١,٤٤٩
السودان	١,٦١٦,٨٦١	ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠
سوازيلاند	١٧,٣٦٣	زامبيا	١١,٢٩٥
اوغندا	٢٤١,٠٣٨	زيمبابوي	٣٩٠,٧٥٩

وإذا كان الكل يساوي مجموع أجزاءه لذلك وجب معرفة مساحات الدول التي تكون منطقة الكوميسا، ويمكن تصنيف دول منطقة الكوميسا وفقا لمساحتها إلى عدة فئات اعتمادا على جدول (٢) السابق وشكل (٣):

١- دول كبيرة: والتي تتراوح مساحتها بين ٢,٥مليون كم٢ – ٣٥٠ ألف كم٢ وتضم هذه الفئة تسع دول هي" أنجولا- أثيوبيا- مدغشقر- السودان- زيمبابوي- كينيا- الكونغو- مصر- ليبيا" بنسبة ٤٥% من دول الكوميسا. وتأتي دولة الكونغو في المرتبة الاولى بين هذه الفئة بمساحة بلغت نحو

٢- دول متوسطة: تراوحت مساحتها بين ٣٥٠ ألف كم٢ – ١٥٠ ألف كم٢ وتضم دولة واحدة هي اوغندا.

٣- دول صغيرة: تراوحت مساحتها بين ١٥٠ ألف كم٢- ٢٥ ألف كم٢ وتضم اربع دول هي " بوروندي- مالاوي- رواندا- اريتريا"

٤- دول صغيرة جدا: وهي الدول التي تقل مساحتها عن ٢٥ ألف كم٢ وتضم ست دول هي " سيشيل – سوازيلاند- زامبيا- موريشيوس- جزر القمر- جيبوتي".

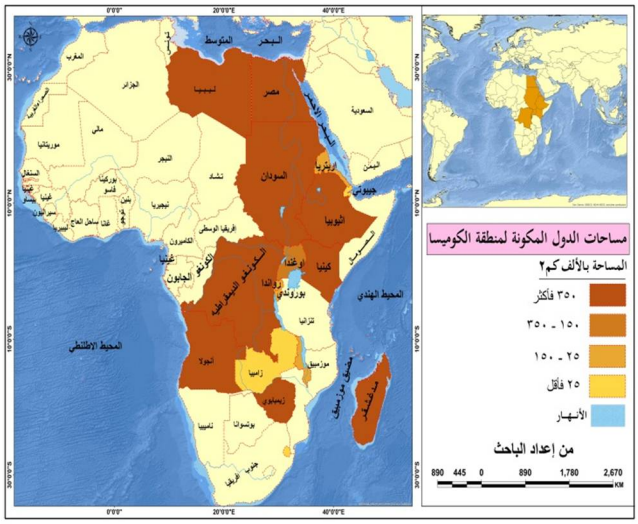

شكل (٣) الحجم المساحي لدول الكوميسا

٣- الحجم السكاني:

يعد عدد سكان الدولة مقياسا لقوتها ووزنها السياسي الدولي والاقتصادي إذا توافرت المقومات الأخرى. وأيضا فعامل القوة النفسية له دور مهم في قوة الدولة، لأن عدد السكان يعني حيوية الدولة مما يوحي بالاطمئنان القومي ويبرز الشعور بالتفاؤل(Anwarul, 2006, p. 14). ويبلغ عدد سكان دول الكوميسا ٥٨٥,٧٤٣,٦٧٤ نسمة، واعتمادا على بيانات جدول (٣) وشكل (٤) يمكن تصنيف دول الكوميسا إلى:

١- دول كبيرة جدا: والتي تتراوح عدد سكانها بين ٥٠ ــ ١٠٠ مليون نسمة وتضم هذه الفئة أربع دول هي" أثيوبيا، مصر، الكونغو الديمقراطية، كينيا".

٢- دول كبيرة: والتي تتراوح عدد سكانها بين ٢٥ ــ ٥٠ مليون نسمة وتضم هذه الفئة أربع دول أيضا هي" السودان، أوغندا، أنجولا، مدغشقر".

٣- دول متوسطة: والتي تتراوح عدد سكانها بين ١٠- ٢٥ مليون نسمة وتضم هذه الفئة خمس دول هي" مالاوي، زامبيا، زيمبابوي، رواندا، بوروندي ".

٤- دول صغيرة: والتي تتراوح عدد سكانها بين ٥- ١٠ مليون نسمة وتضم هذه الفئة دولتين هما " ليبيا، اريتريا".

٥- دول صغيرة جدا: والتي تتراوح عدد سكانها بين ١- ٥ مليون نسمة وتضم هذه الفئة خمس دول هي " سيشيل، سوازيلاند، موريشيوس، جزر القمر، جيبوتي".

جدول (٣) توزيع الحجم السكاني لدول الكوميسا

الدولة	عدد السكان نسمة	النسبة %	الدولة	عدد السكان نسمة	النسبة %
انجولا	٣١,٢٧٧,٦٠٥	٥,٣	موريشيوس	١,٢٦٩,٨٤٣	٠,٢
بوروندي	١١,٣٩٥,٠٩٧	١,٩	جزر القمر	٨٤١,٥٩٤	٠,٣
اثيوبيا	١٠٨,٨٢٩,٧١٦	١٨,٦	جيبوتي	٩٧٨,٥٣٦	٠,٢
مدغشقر	٢٦,٦١٤,٤٨٦	٤,٥	اريتريا	٥,٢٤٨,٥٦٠	٠,٩
مالاوي	١٩,٤٤٠,٢٣٨	٣,٣	كينيا	٥١,٥٨٠,٠٩٩	٨,٨
رواندا	١٢,٦٤٧,١٨٦	٢,١	الكونغو الديمقراطية	٨٥,٣٥٧,٨٧٧	١٤,٥
سيشيل	٩٥,٤٦٩	٠,٠١	مصر	١٠٠,٢٦٩,٨٥١	١٧,١
السودان	٤٢,٠١٠,٦٩٦	٧,١	ليبيا	٦,٥٢٠,٣١٢	١,١
سوازيلاند	١,٤٠٣,٣٦٩	٠,٢	زامبيا	١٧,٨٧١,٧٨٨	٣,١
اوغندا	٤٤,٩٨٦,٧١٣	٧,٧	زيمبابوي	١٧,١٠٤,٦٣٩	٢,٩

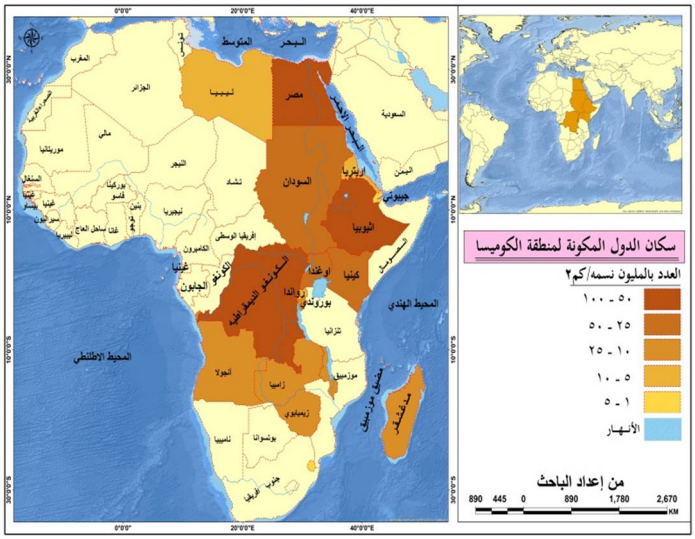

شكل (٤) الحجم السكاني لدول الكوميسا

٤- التجارة الخارجية لدول الكوميسا:

تعد التجارة الخارجية من العوامل المهمة التي تؤثر على السلوك السياسي للدول، كما تمثل مؤشرا يعتد به لقياس قوتها، فلا شك أن النظم التجارية تتأثر إلى حد كبير بالعوامل السياسية، الأمر الذي يجعل من التجارة الدولية مجالا مهما للدراسات الجغرافية السياسية، حيث يمكن تناول المغزى السياسي لهذه التجارة، سواء على مستوى دولة واحدة، أو اتحاد اقتصادي مكون من عدة دول، ففي الحقيقة يصعب وجود تجارة خارجية لا تتأثر بالعوامل السياسية (Muir, R., 1984, p162 **).**

وعادة ما يتخذ حجم التجارة البينية بين دول التكتل او التجمع الاقتصادي – مثل الكوميسا- كمؤشر لمدى قوة أو ضعف العلاقات بين هذه الدول. حيث يشير انخفاض مستوى التبادل التجاري إلى أنها لا تحظى بالحد الأدنى من التماسك، الذي يمكنها من الحفاظ على وحدتها السياسية والاقتصادية (Pounds, op.cit, p305**).**

أ- التكتلات الأفريقية المتاحة لعلاقات مصر الاقتصادية والتجارية:

إن موقع مصر يتيح لها فرصا متعددة للارتباط بأكثر من مجال مكاني مقترح، كاطار للتعاون الاقتصادي بين التجمعات الإقليمية الأفريقية.

وهناك العديد من التكتلات الإقليمية التي تنتشر في ربوع القارة الإفريقية وهي ظاهرة تعد من أهم السمات التي يشهدها العالم في العصر الحالي (٥)، وتهدف هذه التكتلات إلى تعزيز العلاقات الأفريقية وتفعيل التبادل التجاري وكذا يهدف البعض منها إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتركز تلك التكتلات والاتحادات جهودها على الاهتمام بالبنية التحتية والنهوض بالقطاع الخاص وعمليات التمويل والاهتمام بقضايا البيئة وغير ذلك من القضايا الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض أشكال التعاون التي تجمع كافة دول القارة الإفريقية التي يبلغ عددها أربع وخمسون دولة، لذلك سوف يتم دراسة الاهمية النسبية للتجارة الخارجية الكلية بين مصر والتكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، هذا ويلزم الاشارة الى ان مصر عضو في تكتل كل من الكوميسا، والساحل والصحراء (سين وصاد) فقط.

هذا وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم () إلى أن حجم التجارة الخارجية المصرية لتكتل الكوميسا استحوذ على نحو ٢٧٤٦,٦ مليون دولار بما يمثل حوالى ٢٠,٩% من إجمالي حجم التجارة الخارجية المصرية للتكتلات داخل القارة الافريقية كمتوسط للفترة (٢٠١٢-٢٠١٦)، يليها تكتلات كل من الساحل والصحراء والاتحاد المغربي حيث بلغ حجم التجارة الخارجية المصرية لهما نحو ٢٦١٨,٣، ٢٥٦٢,٩ مليون دولار، بما يمثل نحو: ٢٠% ، ١٩,٥% على الترتيب، أما بقية التكتلات فإن حجم التجارة المصرية لها بلغ حوالى ٥١٩٣,٦ مليون دولار تمثل نحو ٣٩,٦% من إجمالي حجم التجارة الخارجية المصرية للتكتلات داخل القارة الافريقية كمتوسط للفترة (٢٠١٢-٢٠١٦).

ويتضح مما سبق ان الكوميسا تعد من أهم التكتلات في القارة الافريقية التي تتعامل معها مصر من حيث الأهمية النسبية للتجارة الخارجية.

جدول (٤) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الكلية بين مصر وأهم التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ٢٠١٦

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	الواردات		الصادرات		قيمة التجارة	%
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %		
الساحل والصحراء*	٦٣٧,٩	١٨,٨	١٩٨٠,٤	٢٠,٤	٢٦١٨,٣	٢٠,٠
الاتحاد المغربي	٦٦٢,٢	١٩,٥	١٩٠٠,٧	١٩,٦	٢٥٦٢,٩	١٩,٥
الكوميسا	٦٦٧,٦	١٩,٦	٢٠٧٩,٠	٢١,٤	٢٧٤٦,٦	٢٠,٩
اياك **	٣٥٢,٣	١٠,٤	٣٩٣,٢	٤,٠	٧٤٥,٥	٥,٧
السادك ***	٣٨٠,٤	١١,٢	٦٥٢,٦	٦,٧	١٠٣٣,١	٧,٩
الساكو****	٩٨,٠	٢,٩	٦٦٥,٢	٦,٨	٧٦٣,٢	٥,٨
الايجاد*****	٤٤٤,٨	١٣,١	١٠٣٢,٥	١٠,٦	١٤٧٧,٣	١١,٣
الايموا******	٢٩,٣	٠,٩	٢٣١,٥	٢,٤	٢٦٠,٧	٢,٠
الإيكواس*******	٤٩,٦	١,٥	٣١٨,٠	٣,٣	٣٦٧,٦	٢,٨
السيماك********	٢٤,٨	٠,٧	١٨٠,٦	١,٩	٢٠٥,٤	١,٦
الإيكاس*********	٥٤,١	١,٦	٢٨٦,٧	٢,٩	٣٤٠,٨	٢,٦
قيمة إجمالي التكتلات داخل القارة الافريقية	٣٤٠١,٠	١٠٠	٩٧٢٠,٤	١٠٠	١٣١٢١,٤	١٠٠

* الساحل والصحراء(السين والصاد) يشمل ٢٩ دولة ومن بينهما ٦ دول مشتركة مع الكوميسا وهى (ليبيا، السودان، اريتريا، مصر، كينيا، وجيبوتى).
** اياك تجمع شرق إفريقيا(EAC) . *** السادك جماعة تنمية الجنوب الإفريقي.
****الساكو الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي. *****الايجاد السلطة الحكومية للتنمية (IGAD) .
******الإيموا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا. *******الإيكواس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.
********السيماك الإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا (CEMAC).
*********الإيكاس الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة.

ب- حجم التجارة الخارجية المصرية مع الكوميسا:

١- الصادرات:

بتحليل الجدول (٤) والشكل (٥) يتضح أن حركة الصادرات قد تزايدت من حوالي ٣٣١,٦ مليون جنية عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١٣,٢ مليار جنية عام ٢٠١٥، مما يدل على زيادة الاهتمام المصري بالتصدير للدول الأفريقية. وقد تعرضت حركة الصادرات للعديد من التذبذبات والتي يمكن تتبعها كما يلي:

- **الصادرات قبل انضمام مصر للكوميسا**:

تمثلها السنوات من ١٩٩٣- ١٩٩٨ وهي الفترة التي سبقت انضمام مصر للكوميسا، فقد بلغ اجمالي صادرات مصر إلى باقي دول الكوميسا ٣٣١,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٣ زادت إلى ٣٦١,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة قدرها ٩,١%.

جدول (٥) الصادرات والواردات المصرية قبل الانضمام للكوميسا

السنة	قيمة الصادرات بالألف جنية	قيمة الواردات بالألف جنية
١٩٩٣	٣٣١٥٧٩	٤٨٧٨٦٥
١٩٩٤	٢٦٢٨٧٤	٤٥٠٠١٣
١٩٩٥	٢٨٦٤٤٣,٢	٨١٠٧٥٨,٤
١٩٩٦	٢٦٧٢٢٢,٦	٧٠٨٤٠٥,٨
١٩٩٧	٣٦٠٨١١,٦	٧٢٥٣٣٢,٣
١٩٩٨	٣٦١٨٤٣	٧٣٠٦١٥,٦

من اعداد الباحث اعتمادا على:

أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات في هذه الفترة، فقد سيطرت عليه دول الجوار الجغرافي مثل ليبيا والسودان؛ ويرجع ذلك إلى قدرة الصادرات المصرية على الوصول لتلك الدولتين، حيث أن مشكلة النقل تعد من أكبر المشاكل التي تعترض طريق الصادرات لدول التكتل (محروس).

وتأتي ليبيا في المرتبة الأولى من حيث صادرات مصر اليها بقيمة ٢١٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣ بنسبة ٦٣,٥% من اجمالي الصادرات، زادت إلى ٢٥٤,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة قدرها ٢١,١%. يليها دولة السودان في المرتبة الثانية بقيمة ١٠١,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٠,٥% من اجمالي الصادرات، انخفضت إلى ٧١,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة انخفاض قدرها ٢٩%.

وجاءت دولة مالاوي كأقل الدول من حيث صادرات مصر اليها بقيمة ٩ آلاف جنيه عام ١٩٩٣ زادت إلى ٣٦,٨ ألف جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة ٣٠٨,٩%. ولعل ذلك يرجع إلى طول المسافة بينها وبين مصر والتي تبلغ ٤٨٢٢كم كما يتضح من الجدول (٦) الذي يوضح توزيع أطوال المسافات بين مصر ودول الكوميسا.

جدول (٦) توزيع أطوال المسافات بين مصر ودول الكوميسا

الدولة	المسافة كم
ليبيا	١٢١٣
السودان	١٦٢٤
أريتريا	٢٠٠٠
أثيوبيا	٢٤٤٠
جيبوتي	٢٤٥٢
أوغندا	٣٠٠١
كينيا	٣٢١١
رواندا	٣٤٨٠
الكونغو	٣٦٦٦
مالاوي	٤٨٢٢
زامبيا	٤٨٥١
زيمبابوي	٥٢٢٣
سوازيلاند	٦٠٠٠
متوسط باقي الدول	٤٩٣٣

- حسبت المسافات من نقطة الوسط الهندسي لكل دولة.

- **الصادرات بعد انضمام مصر للكوميسا**:

تمثلها السنوات من ١٩٩٩- ٢٠١٥ وهي الفترة التي تلت انضمام مصر للكوميسا، ويمكن تقسيمها لمجموعة من المراحل وهي:

– المرحلة الأولى: من عام ١٩٩٩-٢٠٠٤ وقد بلغ قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا في بداية المرحلة نحو ٢٧٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٩ زادت إلى ١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ بنسبة زيادة قدرها ٤٢١,٧%، وقد يعزى ذلك لدخول مصر اتفاقية الكوميسا عام ١٩٩٨.

جدول (٧) الصادرات والواردات المصرية بعد الانضمام للكوميسا

السنة	قيمة الصادرات بالألف جنية	قيمة الواردات بالألف جنية
١٩٩٩	٢٧٤٥٤٨,٧	٦٧١٥٧٦,٧
٢٠٠٠	٣٩٣٧٢٢,٦	٨٢٧٢٠٣,٩
٢٠٠١	٤٥١٢٨١,٤	١٧٩٤٣٣٣٧
٢٠٠٢	٦٠٠٨٣٤,٧	١٥٥١٥٤٦
٢٠٠٣	١٤١٦٤٠٣,٨	١٣٤٤٦٤٧
٢٠٠٤	١٤٣٢٤٠٢,٤	١٢٣٤٨٩٩,٧
٢٠٠٥	٢٥٠٦٥١٠,١	١٧٢٨٦٧٢
٢٠٠٦	٢٥٤٥١٩٢,٦	١٣٧٥١٢٠
٢٠٠٧	٣٠٢٠٠٧٦,١	٢٠٥٠٠٣٩
٢٠٠٨	٨٩٤١٦٤٦,٣	٦٢٦٤١٢٣
٢٠٠٩	١٠٥٤٠٤٧٠,٤	٣٩٣٨٢٤٠,٤
٢٠١٠	١٣٧٠٣٨١٢,٩	٥٤٥٣٨٥٢,١
٢٠١١	٩٩٨٢٣٠٧,٨	٥٤٠٥٠٢٢,٥
٢٠١٢	١٥٧٤٩٤٧٨	٥٨١٤٥٥٦,٥
٢٠١٣	١٦٧٢٤٧٢٠,٧	٤٩٩٣٩٦٢,١
٢٠١٤	١٤٥٠٩٤٧٢,٧	٥١٥٦٠٠٨,٢
٢٠١٥	١٣٢٠٩٨٦٤	٤٥٤٥١٦٦,٥

وجاءت دولة ليبيا في المرتبة الأولى من حيث صادرات مصر اليها بقيمة ١٤٣ مليون جنيه عام ١٩٩٩ بنسبة ٥٢,٢% من اجمالي الصادرات، زادت إلى ٤٤٠,٤ مليون جنية عام ٢٠٠٤ وبنسبة زيادة قدرها ٢٠٧,٣%. تلتها دولة السودان في المرتبة الثانية بقيمة ٧٤,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٩ بنسبة ٢٧,١% من اجمالي الصادرات، زادت إلى ٦١٥,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ بنسبة زيادة قدرها ٧٢٧,٣%.

وجاءت دولة جزر القمر كأقل الدول من حيث صادرات مصر اليها في هذه المرحلة بقيمة ١٤١ألف جنيه عام ١٩٩٩ بنسبة ٠,١% من اجمالي الصادرات المصرية زادت إلى مليون جنيه عام ٢٠٠٤ بنسبة زيادة ٦٢٤,٩%.

- المرحلة الثانية: من عام ٢٠٠٥-٢٠١٠ وقد بلغ قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا في بداية المرحلة نحو ٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٥، زادت إلى ١٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ٤٤٦,٧%.

في هذه المرحلة جاءت دولة السودان في المرتبة الأولى من حيث صادرات مصر اليها بقيمة ١,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ بنسبة ٤٢,٨% من اجمالي الصادرات، زادت إلى ٣,٨ مليار جنية عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة قدرها ٢٥٨,٨%. وتلتها دولة ليبيا في المرتبة الثانية بقيمة ٨٦٧,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٤,٦% من اجمالي الصادرات، زادت إلى ٦,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ٦٩٠,٣%.

وجاءت دولة جزر القمر كأقل الدول من حيث صادرات مصر اليها في هذه المرحلة بقيمة ٥٠ ألف جنيه عام ٢٠٠٥ زادت إلى ٣,٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٦٧٩١%.

– المرحلة الثالثة: من عام ٢٠١١-٢٠١٥ وقد بلغ قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا في بداية المرحلة نحو ١٠ مليار جنيه عام ٢٠١١، زادت إلى ١٣,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة قدرها ٣٢,٣%.

وجاءت دولة ليبيا في المرتبة الأولى من حيث صادرات مصر اليها بقيمة ٣,٣ مليار جنيه عام ٢٠١١ بنسبة ٣٣,٣% من اجمالي الصادرات، زادت إلى ٤,٤ مليار جنية عام ٢٠١٥ وبنسبة زيادة قدرها ٣١,٨%. تلتها دولة السودان في المرتبة الثانية بقيمة ٣,٢ مليار جنيه عام ٢٠١١ بنسبة ٣٢,١% من اجمالي الصادرات، زادت إلى ٤,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة قدرها ٣١%.

وجاءت أيضا دولة جزر القمر كأقل الدول من حيث صادرات مصر اليها في هذه المرحلة بقيمة ٦٦٣,٥ ألف جنيه عام ٢٠١١ زادت إلى ٥,٥ مليون جنيه عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة ٧٢٦%.

١- الواردات:

- الواردات قبل انضمام مصر للكوميسا:

بتحليل الجدول (٨) والشكل () السابق يتضح أن اجمالي الواردات المصرية من دول الكوميسا بلغ ٤٨٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣ زادت إلى ٧٣٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة ٤٩,٨%.

أما عن التوزيع الجغرافي للواردات في هذه الفترة، فقد جاءت دولة كينيا كأعلى الدول المصدرة لمصر بقيمة ١٧٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٥,٦% من اجمالي الواردات، زادت إلى ٢١٦,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة ٢٤,٧%. تلتها دولة ليبيا في المرتبة الثانية بقيمة ١٧٠,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٤,٩% من اجمالي الواردات، زادت إلى ٣٠٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة قدرها ٨٠,٧%.

وجاءت دولة رواندا في المرتبة الأخيرة للواردات بقيمة ٤ آلاف جنيه عام ١٩٩٣ زادت إلى ٣٧٢ ألف جنيه عام ١٩٩٨.

- الواردات بعد انضمام مصر للكوميسا:

تمثلها السنوات من ١٩٩٩- ٢٠١٥ وهي الفترة التي تلت انضمام مصر للكوميسا، ويمكن تقسيمها لمجموعة من المراحل وهي:

– المرحلة الأولى: من عام ١٩٩٩-٢٠٠٤ وقد بلغ قيمة واردات مصر من دول الكوميسا في بداية المرحلة نحو ٦٧١,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٩ زادت إلى ١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ بنسبة زيادة قدرها ٨٣,٩%.

أما عن التوزيع الجغرافي للواردات في هذه المرحلة فقد جاءت دولة كينيا أيضا في المرتبة الأولى من حيث الواردات لمصر بقيمة ٢,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٩ بنسبة ٤٠,١% من اجمالي الواردات، انخفضت إلى ١٥,١ مليون جنية عام ٢٠٠٤ بنسبة انخفاض قدرها ٩٤,٤%. وتأتي دولة ليبيا في المرتبة الثانية بقيمة ١٩٥,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٩ بنسبة ٢٩,١% من اجمالي الواردات، زادت إلى ٢٧٤,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ بنسبة ٤٠,١%.

وجاءت دولة جيبوتي في المرتبة الأخيرة للواردات بقيمة ٦ آلاف جنيه عام ١٩٩٩ زادت إلى ٦,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٤.

– المرحلة الثانية: من عام ٢٠٠٥-٢٠١٠ وقد بلغ قيمة واردات مصر من دول الكوميسا في بداية المرحلة نحو ١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٥، زادت إلى ٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ٢١٥,٥%.

في هذه المرحلة جاءت دولة ليبيا في المرتبة الأولى من حيث الواردات لمصر بقيمة ٦٩٠,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٩,٣% من اجمالي الواردات، زادت إلى ١,٩ مليار جنية عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة قدرها ١٧٥,٩%. وتلتها

دولة السودان في المرتبة الثانية بقيمة ٣٧٤,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢١,٦% من اجمالي الواردات، انخفضت إلى ٢٣٤,٩ مليون جنيه عام ٢٠١٠ بنسبة ٣٧,٢%.

وجاءت دولة أريتريا في المرتبة الأخيرة بقيمة ٢٩٣ ألف جنيه عام ٢٠٠٥ بنسبة ٠,٠٢% من اجمالي الواردات، زادت إلى ١١,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٠.

- المرحلة الثالثة: من عام ٢٠١١-٢٠١٥ وقد بلغ قيمة الواردات لمصر من دول الكوميسا في بداية المرحلة نحو ٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠١١، انخفضت إلى ٤,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبة انخفاض ١٥,٩%.

وجاءت دولة زامبيا في المرتبة الأولى للواردات لمصر بقيمة ٢,١ مليار جنيه عام ٢٠١١ بنسبة ٣٨,٩% من اجمالي الواردات، انخفضت إلى ٨٨٤,٨ مليون جنية عام ٢٠١٥ وبنسبة ٥٧,٩%. تلتها دولة كينيا في المرتبة الثانية بقيمة ٢ مليار جنيه عام ٢٠١١ بنسبة ٣٧,٢% من اجمالي الواردات، زادت إلى ٢,١ مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبة ٤,٥%.

وجاءت دولة سيشل في المرتبة الأخيرة بقيمة ١١٤,١ ألف جنيه عام ٢٠١١ زادت إلى ٤٥٤,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٩٨,١%.

ومن خلال العرض السابق نلاحظ أن تجارة مصر الخارجية مع دول الكوميسا قد تطورت تطورا ملحوظا وإن اختلفت قيمتها قبل انضمام مصر للكوميسا وبعده كما يتضح من جدول (٩)، والذي يوضح حجم التجارة الخارجية لمصر مع دول الكوميسا عام ١٩٩٨، وعام ٢٠١٥م.

جدول (٩) توزيع قيمة الصادرات والواردات المصرية لدول الكوميسا

خلال عامي ١٩٩٨، ٢٠١٥

الدولة	١٩٩٨		٢٠١٥	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
السودان	٧١٨٢٦,٣	٥٠٢٦٠	٤١٩٦٨١٦,٥	١٤٠٤٩٩,٣
ليبيا	٢٥٤٨٧٦,٢	٣٠٧٦٧٧,٤	٤٣٧٦٣٣٧,٣	٧٥٣٥٢٠,٧
اثيوبيا	٥٦٠٦,٦	٧٤٥٣٣,٩	٨٦٤٢١١,٩	٢٥٨٠٩٦,٩
أوغندا	٣٨٨٤,٢	٧١٤,١	٣٧٨٠٢١	١١٥٦٢,٥
الكونغو الديمقراطية	١٥١٩,٩	٤٠٨,٥	١٢٢٦٢١,٥	١٧٦٦٧٨
زيمبابوي	١١٦٩,٤	٣٠٩٩,٥	٩٥٢٥٤	١٥١٢,٦
زامبيا	٤٩٢,٢	١٤٥,٣	١٠٧٦٧٩,٩	٨٨٤٨٣٠,٨
مدغشقر	٥٤٦,٨	١١٨,٣	—	—
كينيا	٦٢٤٢,٨	٢١٦٤٢٢,٥	١٨٦٢٥٥٦,٤	٢٠٩٩٤٤١,٧
مالاوي	٣٦,٨	٧٦٠٩٩,١	٢٣٦٢٢,٨	١٠٢٣١٨,٢
سوازيلاند	١٤,٧	—	٢٢٩٩٣٥,٥	٤٤٣,٧
بوروندي	٣٦٠,٩	٨٦,٧	٥١٠٥١,١	١٩١٢,٢
جيبوتي	١٢٤٤٤,٥	١,٥	١٧١٦٤٨,١	٤٩٢٢١,٤
موريشيوس	٥٣٩,٩	٥٤٤,٥	١٤٦٤٧٤,٤	١٧٨٨٦,٦
أريتريا	٢١٨٥,٤	١٣,٩	٣٨٠٦٤٣,٨	٤٣١٩٢,١
رواندا	٩٦,٤	٣٧٢,١	١٧١٣٥١,٣	٧٧٩,٧
سيشيل	—	١١٨,٣	٢٦١٥٦,٨	—
جزر القمر	—	—	٥٤٨١,٤	٣٢٧٠,١

*** القيمة بالألف جنية**

*** من إعداد الباحث اعتمادا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.**

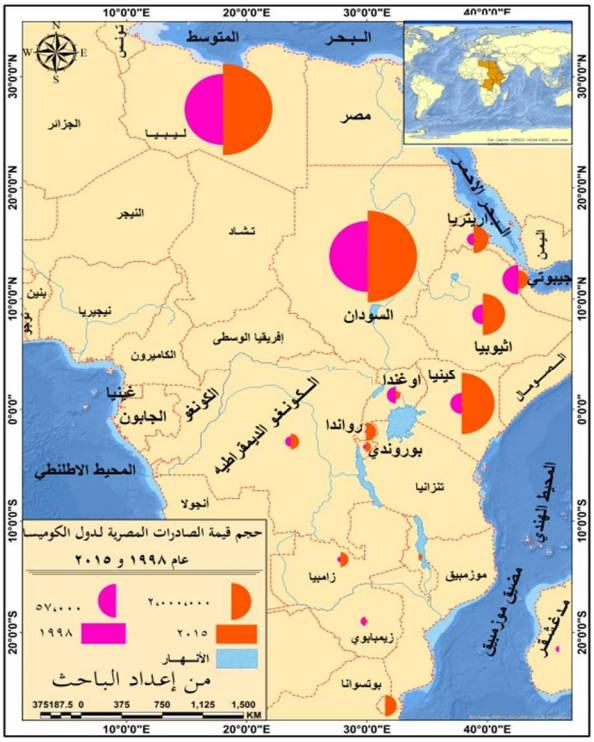

شكل (٦) حجم الصادرات المصرية للكوميسا عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٥م

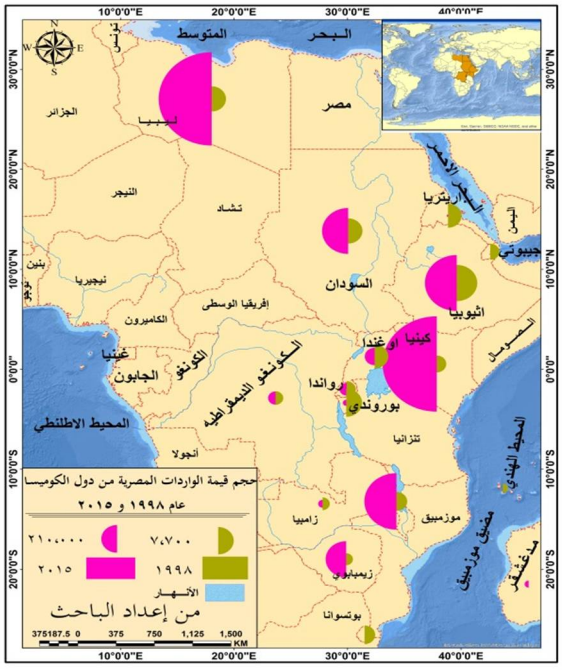

شكل (٧) حجم الواردات المصرية للكوميسا عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٥م

الخاتمة

تمثل منطقة الكوميسا أهمية خاصة لمصر من الناحية الجيوبولتيكية؛ حيث أنها تتمتع بموقع جغرافي متميز؛ حيث إنها تجاور مناطق ذات أهمية مثل العالم العربي، ومنطقة القرن الأفريقي، ودول حوض النيل، أي أنها بمثابة حزام يحيط بمصر، ولعل هذا يستوجب دعم العلاقات بين مصر ودول الكوميسا في كل المجالات.

وفي ضوء ذلك فإنه يمكن التوصية بالآتي:

١- الاهتمام بتوفير وسائل نقل جيدة وتطوير الوسائل الموجودة بين مصر وكل دولة من دول الكوميسا لزيادة الصادرات المصرية لتلك الأسواق. نظراً لوجود تأثير عكسي للمسافة على حجم الصادرات المصرية الزراعية لتلك الأسواق.

٢- إنشاء شبكة للسكك الحديدية تربط الشرق الأفريقي وتسهل الاتصال بين دول الكوميسا.

٣- دراسة متطلبات اسواق الكوميسا والاهتمام بجودة صادرات مصر الى تلك الاسواق حيث ان بارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول يقل الطلب على الصادرات المصرية، وهذا مؤشر يعكس عدم جودة تلك السلع والمنتجات المصرية في اسواق الكوميسا، لزيادة الصادرات الزراعية لدول الكوميسا خاصةً التي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية وتنافسية عالية.

٤- العمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية والحفاظ على الأسواق الموجودة بالفعل، حيث تتركز صادرات مصر الزراعية في عدد محدود من تكتل الكوميسا.

٥- زيادة حجم الاستثمارات الزراعية بين مصر ودول الكوميسا من خلال إقامة مشروعات خاصةً وتعزيز دور القطاع الخاص في الدول الإفريقية وتبادل الخبرات بين دول القارة عامة، ودول التكتل خاصةً.

٦- استخدام أساليب الدبلوماسية الناعمة، مثل مساعدة مصر في إنقاذ المواطنين الإثيوبيين المختطفين في ليبيا واستقبالهم لهم في مطار القاهرة من قبل الرئيس المصري. كذلك تنظيم مصر بالتعاون مع الوكالة الإقليمية للاستثمار التابعة لمنظمة الكوميسا، مؤتمر "افريقيا ٢٠١٨" تحت عنوان " تعزيز الاستثمارات البينية الأفريقية" خلال الفترة من ٧ إلى ٩ ديسمبر ٢٠١٨م بمدينة شرم الشيخ.

٧- التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين مصر ودول الكوميسا، كذلك تبادل المعلومات والخبرات وعقد الدورات التدريبية حول الأزمات والمنازعات بما في ذلك أسبابها وتأثيراتها المحتملة واقتسام التجارب حول كيفية التصدي لها، خاصة مكافحة الإرهاب – الذي أصبح لمصر دور كبير فيها- والقرصنة والتعاون في محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل المخدرات وغسيل الأموال والإتجار بالبشر وتهريب الأسلحة.

٨- المساهمة المتبادلة بالأفراد والمعدات في عمليات حفظ السلام التي تنشأ في بعض دول الكوميسا مثل الصومال، وتنفيذ مهام مشتركة للمساعدة في عملية البناء في فترة ما بعد الصراع.

٩- إنشاء ثقافة تعاون قوي من خلال الحوار الفعال وتشجيع التبادل الثقافي وتوأمة الترتيبات من خلال الآداب والرياضات وكذلك عقد مهرجانات ثقافية مشتركة دورية وضمان اتصال أفضل بين مصر والشعوب المكونة للكوميسا، لتعزيز تفاهم أعمق لكل منهما بما في ذلك النقابات العمالية والرابطات المهنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمدارس والجامعات والنوادي الرياضية وغيرها.

١٠- إنشاء قناة تليفزيونية تخاطب القارة الأفريقية باللغات مثل لغات، السواحيلى، الهاوسا، الفولانى، الزولو، الامهرى، وغيرها من اللغات. وزيادة الوعى بأهمية القارة الأفريقية ومعرفة قضاياها ونقل صورة إيجابية عن القارة للعالم الخارجي من خلال منصات الإعلام.

وفي النهاية يجب على مصر اتباع استراتيجية "الاستفراق"، ويعنى الاهتمام بالقارة السمراء، وعلم الاستفراق يبتغى تقريب المسافات بين المصريين والشعوب الأفريقية والتأكيد على وحدة الهدف والمصير وتنمية مشاعر التآخي الحميم، وهى مشاعر غير غائبة ولكنها تحتاج إلى دعم وتنمية مستمرة من كل مراكز القوى الناعمة المصرية.

المراجع:

١- **عامر مصباح**، نظريات التكامل الدولي، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٨ ،ص ٧.

٢- **محمد عبد الغني سعودي**، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٠ .

٣- **محمد محمود الإمام**، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٤، ص ١١.

٤- **وزارة التجارة والصناعة:** التمثيل التجاري المصري، الدليل التجاري لسوق " الكوميسا"، إعداد عمرو الكيلاني، منشور، أغسطس ٢٠٠٦، ص ص٣-٤.

٥- **وزارة الزراعة**، العلاقات الخارجية الزراعية، الإدارة العامة للدراسات الدولية والإعلام الخارجي، تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع دول الكوميسا، دراسة اقتصادية، ٢٠٠٠ ،ص٧.

٦- **وزارة الخارجية**، التمثيل التجاري، الإدارة الأفريقية، الكوميسا، ١٩٩٨، ص١.

7- **Anwarul K. Chowdhury and Sandagdorj**, Erdenebileg GEOGRAPHY AGAINSTDEVELOPMENT: A Case for Landlocked Developing Countries , United Nations Office of the High Representative , New York, 2006, p.14.

8- Martin Ira Glassner, (Political Geography), Johnwiley&Son Ibc, New York, Singapore, 1993, p. 66.

يأتي انضمام مصر إلى الكوميسا عام ١٩٩٨م من بين الأطر التي يتيحها موقعها البري عبر الدائرة الأفريقية، بهدف تدعيم القدرات الاقتصادية المصرية بالاستفادة من الحجم الكبير للأسواق المتبادلة للدول الأعضاء في هذا التكتل، إذ تعد مجموعة الكوميسا واحدة من أفضل التكتلات الاقتصادية الأفريقية.

وقد جاء انضمام مصر إلى الكوميسا نابعًا من إدراك عميق للأهمية الاستراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصر مع دول حوض النيل، وحتمية التواجد المصري في التجمعات الأفريقية التي تضم هذه الدول، وبالأخص التجمعات الاقتصادية، حيث أن عضوية مصر في الكوميسا يتيح لها نطاقاً أرحب من الحركة في مجال فتح الأسواق، والحصول على مزايا نسبية جديدة.